بسم الله الرحمن الرحيم
أخبار العالم الإسلامى
فى الفترة من السبت 13/5/2006 إلى 19/5/2006

الكويـــــــــــت

برلمان الكويت يطالب المحكمة الدستورية بالفصل في قانون انتخابي (الثلاثاء 16/5/2006)

الكويت (رويترز) - طالب البرلمان الكويتي المحكمة الدستورية يوم الثلاثاء بالفصل في مشروع قانون تقدمت به الحكومة يهدف الى الحد من سلبيات النظام الانتخابي مما خيب امال بعض الاعضاء الذين يعتقدون ان التحرك يهدف الى تأخير الاصلاح او اضعافه.
والكويت هي اول دولة خليجية عربية لها برلمان منتخب يتمتع بنفوذ سياسي.
وغالبا ما يشتبك البرلمان الصريح والجريء الذي يضم كثيرا من النواب الاسلاميين والمحافظين مع الحكومة ويستجوب اعضاء الحكومة.
وشابت مزاعم بشراء الاصوات انتخابات سابقة في الكويت حيث يقيم المرشحون ولائم تتسم بالبذخ لاغراء الناخبين. ويقطع مشروع القانون شوطا باتجاه الاستجابة للمطالب الشعبية باجراء اصلاحات انتخابية.
ويوم الثلاثاء صوتت أغلبية 34 صوتا في البرلمان المكون من 50 مقعدا باحالة مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية التي ستفصل في صحته. وكان مشروع القانون قد اقر من قبل مجلس الوزراء في الاسبوع الماضي.
وقاطع العديد من البرلمانيين الاصلاحيين جلسة يوم الثلاثاء احتجاجا على احالة مشروع القانون إلى المحكمة وهو الامر الذي قالوا ان سيكون من شأنه تأخير عملية الاصلاح.
وابلغ رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح المجلس يوم الثلاثاء ان "الحكومة اثرت الا تكون عائقا امام استكمال جانب دستوري مهم من شأنه ان يضفي المزيد من الطمأنينة والثقة على النظام الانتخابي المقترح."
ويخفض مشروع القانون عدد الدوائر الانتخابية في الانتخابات البرلمانية لعام 2007 من 25 الى 19 لتسهل مراقبتها. لكن بعض الاصلاحيين يريدون ان يخفضوا عدد الدوائر الانتخابية الى خمس لنفس السبب.
وسيتقدمون بطلب لاستجواب رئيس الوزراء يوم الاربعاء.
وقال النائب الليبرالي محمد الصقر في مؤتمر صحفي في وقت متأخر يوم الثلاثاء ان مجموعة من النواب الذين يؤيدون ان تكون هناك خمس دوائر سيطلبون استجواب رئيس الوزراء حول قضية الدوائر الانتخابية.
واحتشد عشرات النشطاء مدعومين بالاعضاء الاصلاحيين في البرلمان خارج المبنى يوم الثلاثاء لمطالبة النواب بدعم مبادرة تقليص الدوائر الانتخابية الى خمس فقط.
وبدأ البرلمان مناقشة مشروع القانون يوم الاثنين لكن الجلسة تحولت الى الفوضى بعد ان انسحب من النقاش عدة برلمانيين ممن يطالبون بخفض الدوائر الانتخابية الى خمس فقط.
http://ara.today.reuters.com/news/ne...LIMENT-AL4.XML

المعارضة الكويتية تطلب اليوم استجواب رئيس الحكومة (الأربعاء 17/5/2006)

يتقدم نواب المعارضة في مجلس الأمة الكويتي ظهر اليوم بطلب رسمي لاستجواب رئيس الحكومة الشيخ ناصر بن محمد الصباح على خلفية قانون تعديل الدوائر الانتخابية.
وذلك في خطوة غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية الكويتية.
وقال مراسل الجزيرة في الكويت إن ثلاثة من نواب المعارضة سيقدمون الطلب إلى رئيس البرلمان، تحدد بعده جلسة الاستجواب بعد أسبوع، موضحا أن للحكومة الحق في تاجيل الجلسة لمدة أسبوعين.

وأشار المراسل إلى أن فترة الأسبوع أو الأسبوعين تعد فترة لمراجعة اقتراحات جميع الأطراف وربما يتم خلالها الاتفاق على قانون جديد كحل وسط يرضي معظم الأطراف السياسية.

يأتي هذا التطور تمهيدا لإعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء وهو ما قد يؤدي إلى استقالة الحكومة أوحل البرلمان.

وكان نواب المعارضة قاطعوا جلسة التصويت بمجلس الأمة على إحالة القانون إلى المحكمة لدستورية أمس، حيث صوت لصالح القرار 33 بينهم -16 وزيرا- من أصل 34 حضروا الجلسة وعارضه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي.

وتجمع النواب المعارضون مع متظاهرين من المواطنين خارج مبنى البرلمان لتأييد مطالب تقليص الدوائر.

وقال الشيخ ناصر الصباح أمام المجلس إن "الحكومة آثرت ألا تكون عائقا أمام استكمال جانب دستوري مهم من شأنه أن يضفي المزيد من الطمأنينة والثقة على النظام الانتخابي المقترح".

ويستند طلب الإحالة إلى أن مشروع القانون يخالف الدستور إذ أنه لا يوزع الثقل الانتخابي على نحو متساو وعادل بين الدوائر، ويتضمن مشروع القانون تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى عشر دوائر.

الإصلاحات المنشودة
وترى المعارضة أن إحالة مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية يمثل تأجيلا إن لم يكن إلغاء للإصلاحات الانتخابية المنشودة لأن إجراءات المحكمة يمكن أن تستغرق شهورا أو سنوات.

وتريد المعارضة تقليص الدوائر إلى خمس بهدف الحيلولة دون شراء الأصوات وتجاوزات أخرى يقولون إنها طالت الانتخابات التشريعية الماضية عام 2003.

وشدد النائب مسلم البراك على أنه لا يمكن التعامل مع هذه الحكومة. أما المتحدث باسم حزب الأمة الدكتور حسين السعيدي فاتهم الحكومة في تصريح للجزيرة بأنها تتحايل على مواد الدستور, مشيرا إلى أن ما قامت به في البرلمان هو "تكريس للفساد وللفئوية".
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B...7EEF0061AC.htm

المعارضة الكويتية تتمسك بالاستجواب والحكومة تبدي ليونة (الأربعاء 17/5/2006)

تمسكت المعارضة في مجلس الأمة الكويتي بطلب استجواب رئيس الحكومة الشيخ ناصر بن محمد الصباح، على خلفية قانون تعديل الدوائر الانتخابية. فيما أبدت الحكومة استعدادها للتراجع عن موقفها بشأن القانون المثير للجدل، وطلبت عقد جلسة خاصة للبرلمان لمناقشة الموضوع الاثنين المقبل.
ويعطي إجراء نواب المعارضة الشيخ ناصر الصباح مهلة أسبوعين قبل مواجهة الاستجواب،

ما لم يطلب تأجيله أسبوعين آخرين. فيما يتوقع أن تعمق هذه الخطوة غير المسبوقة في تاريخ الحياة السياسية الكويتية الأزمة السياسية في الإمارة قبل الانتخابات العامة المقررة عام 2007.

كما يثير الخلاف بشأن تعديل قانون الدوائر الانتخابية احتمالات إعلان المعارضة عدم التعاون مع رئيس الوزراء، وهو ما قد يؤدي إلى استقالة الحكومة أو حل البرلمان.

وقال النائب ناصر الصانع للجزيرة إن المعارضة المتمثلة بـ 29 نائبا في البرلمان قررت المضي قدما بالاستجواب. ووصف الحكومة بأنها فقدت ثقة الشعب، مؤكدا عدم تراجع المعارضة عن خطوتها إلا إذا وجدت بديلا عمليا يتمثل بالموافقة على مطالبهم بخفض عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس.

وقدم نواب المعارضة اليوم طلبا باستجواب رئيس الحكومة، حيث سلم ثلاثة من النواب الطلب إلى الأمين العام للبرلمان محمد المعوشرجي.

مساع حكومية

وجاء تقديم طلب الاستجواب بعد نصف ساعة من تقديم الحكومة طلبا لعقد جلسة خاصة للبرلمان الاثنين لإعادة مناقشة مشروع قانون تعديل الدوائر الانتخابية المثير للجدل، وسحب إحالته للمحكمة الدستورية وذلك في محاولة لتهدئة الأزمة.

وأوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ضيف الله شرار عقب لقائه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، أن البرلمان الذي أقر تحويل مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية يستطيع سحب هذا التحويل وإعادته للبرلمان.

ولم يبد نواب في الكتلة المعارضة حماسا للمقترح الحكومي الجديد، وقال مراسل الجزيرة في الكويت إن نواب المعارضة مصرون على موقفهم.

وقال النائب محمد البصيري "نحن ملتزمون بالخمس دوائر وإذا جاءت الحكومة بالخمس نوافق". وأشار النائب عادل الصرعاوي إلى أن كتلة المعارضة تبحث عدم حضور الجلسة المقترحة، مؤكدا أن مقترح خفض الدوائر إلى العشر سقط.

تصاعد الأزمة

وتصاعدت الأزمة السياسية في أعقاب قرار البرلمان أمس بأغلبية 33 نائبا بينهم 16 وزيرا إحالة مشروع المقترح الحكومي بتعديل الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية، ومقاطعة 29 نائبا للمعارضة.

ويستند طلب الإحالة إلى أن مشروع القانون يخالف الدستور إذ أنه لا يوزع الثقل الانتخابي على نحو متساو وعادل بين الدوائر، ويتضمن تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى عشر دوائر.

وترى المعارضة أن إحالة ذلك المشروع إلى المحكمة الدستورية يمثل تأجيلا، إن لم يكن إلغاء للإصلاحات الانتخابية المنشودة لأن إجراءات المحكمة يمكن أن تستغرق شهورا أو سنوات.

كما أنها تريد تقليص الدوائر إلى خمس بهدف الحيلولة دون شراء الأصوات، وتجاوزات أخرى تقول إنها طالت الانتخابات التشريعية الماضية عام 2003.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3...3102401DA7.htm